تحرك عاجل

محاكمة ثلاثة صحافيين عمانيين يواجهون أحكاماً بالسجن

تجري حالياً محاكمة اثنين من الصحافيين العمانيين المحتجزين بسبب مقالات قاما بنشرها وزعما فيها وجود فساد في القضاء، كما يحاكم صحافي ثالث بسبب تغريدة نشرها على الإنترنت. ويتوقع صدور الحكم في القضيتين في 19 سبتمبر/ أيلول.

في 28 يوليو/ تموز، ألقي القبض على **إبراهيم المعمري** رئيس تحرير جريدة الزمن اليومية عقب نشر مقالة في 26 يوليو/ تموز تتهم رئيس محكمة عمان العليا ورئيس مجلس القضاء بالتدخل في أحكام القضاء لحساب المسؤولين ذوي النفوذ. وفي 9 أغسطس/ آب، ألقي القبض على **يوسف الحاج** نائب رئيس تحرير الجريدة بعد نشره سلسلة من المقالات اعتماداً على مقابلات انفرد بها مع نائب رئيس محكمة عمان العليا تؤكد مزاعم الفساد التي أثارتها المقالة الأصلية لإبراهيم المعمري. وفي نفس اليوم، أمرت السلطات بإغلاق الجريدة وموقعها الإخباري على شبكة الإنترنت. وفي 3 أغسطس/ آب، ألقي القبض على الصحافي **زاهر العبري** بعد أن كتب تغريدة عن احتجاز ابراهيم المعمري. وفي 7 سبتمبر/ أيلول، قضت محكمة إدارية ببطلان أمر وزارة الإعلام بإغلاق الجريدة.

وقد بدأت محاكمة الرجال الثلاثة أمام المحكمة الابتدائية في العاصمة مسقط، في 15 أغسطس/ آب. ويواجه ابراهيم المعمري ويوسف الحاج عدة تهم بموجب قانون جرائم الإنترنت، وقانون الصحافة والمطبوعات، في سلطنة عمان. كما يواجهان أيضا تهمة النيل من هيبة الدولة. أما زاهر العبري فتهمته تتعلق بتغريداته، وقد أفرج عنه بكفالة في 22 أغسطس/ آب. وحظرت المحكمة نشر أي تقرير عن المحاكمة. وخلال جلسة المحاكمة الثالثة، في 29 أغسطس/ آب، حددت المحكمة 19 سبتمبر/ أيلول موعدا للنطق بأحكامها في حق إبراهيم المعمري وزاهر العبري. وكانت الجلسة النهائية لسماع الدفاع عن يوسف الحاج مقرر عقدها في 5 سبتمبر/ أيلول، ولكن توقفت الجلسة كي تنظر المحكمة في طلب من محاميه برد القاضي.

يرجى الكتابة فورا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لمطالبة السلطات العمانية بإسقاط جميع التهم الموجهة إلى إبراهيم المعمري ويوسف الحاج وزاهر العبري، لأنها تتعلق بممارسة حقهم في حرية التعبير فحسب؛
- لمطالبتها بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن إبراهيم المعمري ويوسف الحاج لأنهم سجناء رأي، وبأن تضمن، حماية الرجلين في أثناء احتجازهما من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتمنحهم الحصول المنتظم على أي رعاية طبية يحتاجان إليها؛
- لحثها على احترام وحماية الحق في حرية التعبير، ويشمل ذلك إلغاء أو تعديل كافة التشريعات التي تجرم هذا الحق.

يرجى إرسال المناشدات قبل 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 إلى:

وزير العدل
الشيخ عبد الملك الخليلي
وزارة العدل
ص.ب: 354 **روي112 PC**
مسقط– سلطنة عمان
تويتر moj_gov:
صيغة المخاطبة: صاحب المعالي

وزير الداخلية
معالي الوزير حمود بن فهد بن سعيد البوسعيدي
وزير الداخلية
وزارة الداخلية
ص. ب. 172، روي 112،
مسقط – سلطنة عمان
صيغة المخاطبة: صاحب المعالي

كما يرجى إرسال نسخ منها إلى:
سعادة رئيس
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدكتور عيسى بن سعيد سليمان الكيومي
ملء استمارة على العنوان http://www.nhrc.om/website_complaintsadd.php؟language=en
مسقط، سلطنة عمان
فاكس: 06 2189 24 968+

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

محاكمة ثلاثة صحافيين عمانيين يواجهون أحكاماً بالسجن

معلومات اضافية

في سبتمبر/ أيلول2011، حكمت المحكمة الابتدائية على إبراهيم المعمري بالسجن لمدة شهرين، وأمرت بوقف صدور جريدة الزمن لمدة شهر واحد بعد أن نشرت، في مايو/ أيار 2011، مقابلة مع موظف من وزارة العدل اتهم فيها وزير العدل بالتلاعب في أداء مهنته. وفي يناير/ كانون الثاني 2012، أيدت محكمة الاستئناف الحكم، ولكنها لم تنفذه لأن الجريدة أصدرت اعتذاراً رسمياً قبل نظر الاستئناف.
في 28 يوليو/ تموز 2016، استدعى أمن الدولة العماني إبراهيم المعمري واعتقله. وذكر عضو في مكتب النيابة العامة أنه يواجه عدة تهم بموجب المادتين 25 و29 من قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2016، والتي يمكن أن تصل عقوباتها إلى السجن عامين مع غرامة مالية، فضلاً عن تهمة "النيل من مكانة وهيبة الدولة" بموجب المادة 135 من قانون العقوبات العماني، وجنحة نشر مواد من شأنها الإخلال بالنظام العام، وفقا للمادة 19 من قانون جرائم الإنترنت.
نشر يوسف الحاج، نائب رئيس تحرير جريدة الزمن، سلسلة من المقالات بناء على مقابلات حصرية مع نائب رئيس المحكمة العليا في سلطنة عمان تؤكد مزاعم الفساد، التي وردت في مقال سابق، يتهم رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء بسلطنة عمان بالتدخل في نتائج الأحكام لحساب مسؤولين من ذوي النفوذ، مما أدى إلى اعتقال رئيس تحرير الجريدة، ابراهيم المعمري. وقد نشرت آخر هذه المقالات في 9 أغسطس/ آب، واعتقل يوسف الحاج عند الظهر من نفس اليوم. وهو يواجه نفس التهم الموجهة الى إبراهيم المعمري، مع إضافة تهمتين أخريين من بينهما " عصيان أوامر وزارة الإعلام بعدم نشر التفاصيل المتعلقة باعتقال موظفي جريدة الزمن". وأثناء احتجاز يوسف الحاج كان يعاني من ضيق في التنفس، وأصابته نوبات ربو متكررة؛ كما أن لديه أيضاً انزلاقاً غضروفياً في ظهره يسبب له آلاماً مبرحة. وقد أضرب عن الطعام لبضعة أيام احتجاجاً على نقص الرعاية الطبية التي تلقاها.
في مارس/ آذار 2016، بعد مراجعة الأمم المتحدة – المراجعة الدورية الشاملة – لسجل حقوق الإنسان في البلاد، رفضت الحكومة العمانية التوصيات بضمانها للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، بما في ذلك توصية بدعم منظمات المجتمع المدني. وقبلت عمان جزئياً فقط التوصيات لمراجعة التشريعات الحالية التي تعجز عن حماية الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

الأسماء: إبراهيم المعمري، ويوسف الحاج، وزاهر العبري